الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Prog. 13)
10 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ١٣- المراقبة الدولية للمخدرات

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
البرنامج ١٣- المراقبة الدولية للمخدرات	١٣-١ - ١٣-٨	١
البرامج الفرعية:		
١٣-١: تنسيق وتعزيز المراقبة الدولية للمخدرات	١٣-٦	٣
١٣-٢: الرصد ووضع السياسات في مجال المكافحة الدولية للمخدرات	١٣-٧	٤
١٣-٣: منع وتقليل إساءة استعمال المخدرات والقضاء على المحاصيل غير المشروعة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات	١٣-٨	٥

150596 150596 96-12079

١٣-١ أعطى المجتمع الدولي للأمم المتحدة دورا أساسيا في الحرب التي يشنها لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات اللذين انتشرا على أثر عولمة التجارة والسفر والاتصالات. والعمل الدولي المنسق يرتكز على توافق آراء المجتمع الدولي الذي يتجسد في الاتفاقيات المتعلقة بمراقبة المخدرات وهي: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وبروتوكولها لسنة ١٩٧٢، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

١٣-٢ وفي إطار نظام مراقبة المخدرات، التي تشكل الاتفاقيات المذكورة قسما أساسيا منه، تمثل لجنة المخدرات الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لتخطيط السياسات في مجال مراقبة المخدرات. ولجنة المخدرات تمثل أيضا الجهاز الإداري لبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات وهو الجهاز المسؤول عن تنفيذ البرنامج. وتشرف الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات على تقيد الحكومات بالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقيات. ويتولى البرنامج دعم أعمال اللجنة والهيئة، كما أنه يقدم المساعدة إلى الحكومات من أجل تحسين أثر جهود مراقبة المخدرات. وترد ولاية البرنامج في اتفاقيات مراقبة المخدرات، وكذلك في مخطط عام ١٩٨٧ الشامل المتعدد الاختصاصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بمكافحة المخدرات والاتجار غير المشروع بها، وفي قرارات اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، ولا سيما قرار الجمعية العامة (دإ-٢/١٧) المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ الذي اعتمدت به الجمعية العامة برنامج العمل الشامل، والقرارين ١٧٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٠٠/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

١٣-٣ ووضع وإدامة قواعد ومعايير دولية لمراقبة المخدرات سيكونان بمثابة الأساس لعمل المنظمة في هذا المجال. وباعتبار أن برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات سيكون هو مجال التركيز الأساسي بالنسبة للعمل الدولي المنسق في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها فإن البرنامج سيتولى رصد وتعزيز وتنسيق الجهود الرامية إلى مراقبة المخدرات. وسوف يكفل البرنامج تنسيق الأعمال التي تضطلع بها الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة، كما أنه سيشجع التعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى ويسهل الحوار والتعاون فيما بين الحكومات على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وسوف تعطى الأولوية لإنشاء شبكات للمعلومات وتجميع وتحليل ونشر المعلومات والمعرفة من أجل دعم وضع سياسة دولية لمراقبة المخدرات وتحديد التدابير التي ثبتت فعاليتها في مراقبة المخدرات وتشجيع استخدام تلك التدابير.

١٣-٤ واعتمادا على صندوق برنامج الأمم المتحدة المعني بالمراقبة الدولية للمخدرات ستقدم المشورة والمساعدة إلى الحكومات من أجل دعم اتباع نهج متوازن إزاء مراقبة إساءة استعمال المخدرات لاستهداف العرض والطلب غير المشروعين معا. وسوف يتركز الدعم على تطوير القدرة الوطنية والإقليمية بالنسبة لوضع سياسات وخطط فعالة لمراقبة المخدرات، وكذلك على تعزيز المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ تلك السياسات والخطط.

١٣-٥ ومن المتوقع أن تؤدي هذه الجهود إلى تحقيق توافق أوسع في الآراء بين الدول بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي، وكذلك إلى توسيع نطاق الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بمراقبة المخدرات وتحسين تنفيذها. وسوف تقام شبكات لتبادل المعلومات والمعارف المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات، كما ستطبق منهجيات التدخل التي ثبتت نجاعتها، وكذلك فإنه سوف تقدم إلى الحكومات معلومات محسنة عن الاتجاهات والاستراتيجيات الفعالة لمراقبة المخدرات والتقنيات والتدابير المضادة المتعلقة بذلك. وسيجري أيضا تعزيز قدرة الحكومات على معالجة مسألة العرض والطلب غير المشروعين معا.

البرنامج الفرعي ١٣-١: تنسيق وتعزيز المراقبة الدولية للمخدرات

١٣-٦ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي ينفذه مكتب العلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي والتقييم، فيما يلي:

(أ) ضمان أكبر قدر من وحدة الهدف وتماسك العمل من جانب المجتمع الدولي في مراقبة المخدرات، بما في ذلك كفالة التنسيق والتكامل وعدم الازدواج في أنشطة مراقبة المخدرات في نظام الأمم المتحدة المشترك بكامله. وتحقيقا لهذا الغرض فإن البرنامج الفرعي سيعمل على تشجيع الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية التي لها نشاط في مجال مراقبة المخدرات على تنفيذ استراتيجية المراقبة الدولية للمخدرات الواردة في برنامج العمل العالمي وفي الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات. وسوف يكون للبرنامج دور ريادي بالنسبة لنظام الأمم المتحدة المشترك، وخاصة في سياق استكمال وتنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بما يضمن إدراج الاهتمامات المتعلقة بمراقبة المخدرات في برامج الوكالات المعنية جميعها والتنسيق الفعال على المستوى الميداني؛

(ب) العمل على إقامة ترتيبات تعاونية في مناطق فرعية مختارة بحيث تكون تلك الترتيبات منطوية على فهم ونهج مشتركين فيما بين البلدان المعنية إزاء مراقبة المخدرات. وسوف تحدد حاجات، وفرص، إقامة تعاون متعدد الأطراف في مجال مراقبة المخدرات على المستوى دون الإقليمي، كما سيجري تشجيع وضع ترتيبات تعاونية من خلال أنشطة الدعوة والدعم التقني. وسوف تُجرى أيضا تقييمات مشتركة للاتفاقات دون الإقليمية القائمة مع الحكومات المعنية، كما سيجري تحديث الآليات والترتيبات التعاونية؛

(ج) تحسين القدرات الوطنية بالنسبة لتنسيق أنشطة مراقبة المخدرات، ووضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات شاملة ومتوازنة لمراقبة المخدرات. وسوف يجري إنشاء مؤسسات وطنية للتخطيط والتنسيق في مجال مراقبة المخدرات، أو تعزيز المؤسسات القائمة، كما ستُعتمد خطط وطنية لمراقبة المخدرات، وستدرج في الخطط الإنمائية الوطنية الاهتمامات التي لها صلة بمراقبة المخدرات؛

(د) زيادة الوعي فيما بين متخذي القرارات وأصحاب الرأي، وكذلك فيما بين عامة الجمهور، بمشكلة إساءة استعمال المخدرات وآثارها. وتحقيقا لذلك فإن البرنامج الفرعي سيركز بصفة خاصة على إشراك المجتمع والمنظمات غير الحكومية وعلى تشجيع فهم متعدد الأبعاد لمشكلة المخدرات.

البرنامج الفرعي ١٣-٢: الرصد ووضع السياسات في مجال المكافحة الدولية للمخدرات

١٣-٧ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي ستنفذه شعبة تنفيذ المعاهدات وخدمات الدعم، فيما يلي:

(أ) تحسين نوعية الدعم التحليلي والتنظيمي والإداري المقدم إلى لجنة المخدرات وهيئاتها الفرعية وإلى المؤتمرات المشتركة بين الحكومات التي تعالج مسألة المكافحة الدولية للمخدرات وذلك من أجل تسهيل قيامها بأعمالها على نحو يتسم بالفعالية؛

(ب) تمكين الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات من تنفيذ المسؤوليات الملقاة على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمراقبة المخدرات والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات الحكومية الدولية وذلك من خلال تقديم الخدمات الموضوعية والفنية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة. وسوف تشمل هذه الخدمات تقديم بيانات مفيدة يمكن الوثوق فيها ومعلومات ومعارف تتعلق بطبيعة وأنماط واتجاهات الإمداد المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها؛ وتحديد وتحليل المسائل التي لها صلة بتنفيذ المعاهدات؛ وإقامة حوار مع الحكومات نيابة عن الهيئة؛ ونشر ما تتوصل إليه الهيئة من نتائج وما تصدره من تقارير ثانوية وذلك على نطاق واسع؛

(ج) وضع وإدامة وتعزيز ضوابط وطنية ودولية بالنسبة للإمدادات المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها بطريقة تضمن توفرها بكميات كافية للأغراض الطبية والعلمية والأغراض المشروعة الأخرى، مع منع تحويلها إلى قنوات غير شرعية. وسوف تمكن الهيئة من رصد التزام الحكومات بتدابير المراقبة المحددة في الاتفاقيات أو التي أوصى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف تمكن الهيئة بصفة خاصة من رصد إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها وتصنيعها والاتجار الدولي بها وتوزيعها واستخدامها؛ وتطبيق نظام للتقديرات والتقييمات من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية من المخدرات والمؤثرات العقلية؛ ومواصلة تطوير الجوانب التقنية لنظام المراقبة؛ وتقييم المواد التي يمكن إخضاعها للمراقبة طبقا لاتفاقية سنة ١٩٨٨ بما يحول دون تحويلها على المستوى الدولي. وسوف تمكن الحكومات من إعداد وتنفيذ سياسات واجراءات فعالة لمنع تحويل المخدرات وسلائفها إلى قنوات غير شرعية على المستوى الوطني.

البرنامج الفرعي ١٣-٣: منع وتقليل اساءة استعمال المخدرات والقضاء على المحاصيل غير المشروعة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات

١٣-٨ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي ستنفذه شعبة الأنشطة التنفيذية والخدمات التقنية، فيما يلي:

(أ) تزويد الحكومات بالبيانات ومعلومات وتحليلات مفيدة يمكن الوثوق فبها بشأن طبيعة اساءة استعمال المخدرات وأنماطها واتجاهاتها، وكذلك بشأن زراعة المحاصيل غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك غسيل العائدات غير المشروعة، وتمكينها من وضع سياسات واستراتيجيات واجراءات مضادة تكون متسمة بالفعالية. وتحقيقا لهذا الهدف فإنه سيجري إنشاء شبكات لجمع المعلومات، أو تحسين الشبكات القائمة، بحيث تربط الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، ومنظمات أخرى، حسبما يكون ملائما؛ كما سيجري تطوير نظم المعلومات الخاصة بالحكومات وبالبرنامج بما يكفل تساوقها مع مختلف مصادر البيانات والمعلومات وتحسين القدرة على الاتصال بها إلى الحد الأقصى؛ وكذلك تحسين نوعية البيانات والمعلومات، وقابليتها للمقارنة، على المستويين الوطني والدولي؛ واستخدام طرق جمع البيانات المنسقة ومعايير البيانات والمعلومات على نطاق واسع؛ وتعزيز النظام الدولي لتقدير مدى انتشار تعاطي المخدرات. وسوف تتاح للحكومات المعلومات العلمية والتقنية المتعلقة بالمخدرات والسلائف، وكذلك البحوث المتعلقة بإساءة استعمال المخدرات وزراعة المحاصيل غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسيل الأموال، وتحليلات أنماطها واتجاهاتها؛

(ب) زيادة المعلومات المتاحة للحكومات والمنظمات الدولية والخبراء بشأن الاستراتيجيات والنهج والمشاريع والبرامج الفعالة التي تهدف إلى تقليل الطلب غير المشروع على المخدرات والقضاء على المحاصيل غير المشروعة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك غسيل العائدات غير المشروعة. وتحقيقا لهذا الغرض فإنه سيجري تحسين الاستراتيجيات والنهج والمشاريع والبرامج الفعالة التي تهدف إلى تقليل الطلب والعرض غير المشروعين والمتوفرة لدى البرنامج، وتوسيع نطاقها، ووضع تدابير مضادة فعالة تكون متناسبة مع الظروف المحلية لمكافحة اساءة استعمال المخدرات وزراعة المحاصيل غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات. وإضافة إلى هذا فإنه سيجري وضع برامج ومشاريع تجريبية ونموذجية بحيث يمكن مواءمتها مع الظروف المختلفة وذلك بغية منع اساءة استعمال المخدرات، ومعالجة وتأهيل ودمج من يسيئون استعمال المخدرات، والقضاء على المحاصيل غير المشروعة من خلال تحقيق التنمية البديلة، وتحديد ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بما في ذلك غسيل العائدات غير المشروعة. كذلك فإنه سيجري تحسين التعاون الدولي في مجال تبادل المعلومات المتعلقة بالتدابير المضادة الفعالة وذلك على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والعالمي. كما سيجري توسيع، وتحسين، قاعدة المعلومات الخاصة بالبرنامج والمتعلقة بالتشريعات الوطنية ذات الصلة بمكافحة المخدرات، وتعزيز التعاون فيما بين الحكومات في المجال القانوني، بما في ذلك التعاون من أجل مكافحة التهريب عن طريق البحر؛

(ج) زيادة فعالية الجهود الوطنية الرامية إلى منع وتقليل اساءة استعمال المخدرات. وتحقيقا لهذا الغرض فإنه سيجري تزويد الحكومات بالمشورة التقنية المتعلقة ببرامج المكافحة والمعالجة والتأهيل المتكاملة الفعالة، إضافة إلى نتائج البحوث المتعلقة بمدى فعالية وسائل وتقنيات تقليل الطلب وتقييم تلك الوسائل والتقنيات. وسوف يتم وضع، وتنفيذ ورصد وتقييم، أنشطة نموذجية وتوضيحية في هذا المجال.

(د) زيادة عدد، وفعالية، البرامج الوطنية التي تهدف إلى تقليل المحاصيل غير المشروعة. وتحقيقا لهذا الهدف فإنه سيجري تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية في البلدان الأكثر تأثرا وذلك لتمكينها من وضع وتنفيذ ورصد وتقييم برامج وطنية متكاملة للقضاء على المحاصيل غير المشروعة من خلال تحقيق التنمية البديلة ومن خلال وسائل أخرى. وسيجري حشد التأييد الدولي لهذه البرامج واشراك الأطراف الهامة التي تدعو الحاجة إلى اشراكها، ومنها المؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وسوف يجري، على المستوى دون الإقليمي، إنشاء شبكات للمعلومات المتعلقة بتقليل المحاصيل غير المشروعة وتبادل تلك المعلومات دوريا؛

(هـ) زيادة فعالية الإجراءات الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وتحقيقا لهذا الهدف سيجري، في بعض الأقاليم الفرعية، تحسين تنسيق المساعدة التقنية الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقدم لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلائف. وسوف تزيد قدرة الحكومات على اصدار، وتنفيذ، تشريعات فعالة لمكافحة المخدرات، ومنع واكتشاف الاتجار غير المشروع بالسلائف والمخدرات، وخاصة الهيروين والكوكايين والمنشطات، والقبض على مهربي المخدرات الدوليين، واكتشاف ومنع غسيل الأموال. وسيجري تعزيز المختبرات الوطنية التي تعمل في مجال تحليل المخدرات والمراقبة الصيدلية، كما ستزود تلك المختبرات بالمعلومات التقنية والعلمية اللازمة. وسيجري أيضا تحسين التعاون بين الجهات القائمة على التدريب في مجال إنفاذ القوانين على الصعيدين الوطني والدولي.

- - - - -